

Distr.
LIMITED

TD/B/52/L.5
14 October 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

جنيف، ٣-١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

البند ٢ من جدول الأعمال

الجزء الرفيع المستوى: النمو الاقتصادي والحد من الفقر في تسعينات القرن الماضي - الدروس المستفادة من عقد من الإصلاح الاقتصادي في وضع الاستراتيجيات الإنمائية وإقامة الشراكات العالمية في الألفية الجديدة

موجز الرئيس

١- أظهرت المنشورات الصادرة مؤخراً بشأن قضايا التنمية أن الإصلاح الاقتصادي في تسعينات القرن الماضي أسفر عن نتائج شديدة التباين ولم يؤدي في معظم البلدان النامية إلى نمو مطرد بمعدلات كافية للحد من الفقر بصورة ملموسة. وقام الجزء الرفيع المستوى بما يلي، مركزاً بوجه خاص على التجارب القطرية في عملية الإصلاح خلال تسعينات القرن الماضي:

(أ) استعراض سجل النمو والحد من الفقر في تسعينات القرن الماضي، بما في ذلك استراتيجيات التنمية التي اتبعتها أكثر البلدان نجاحاً ونتائج العناصر الرئيسية للإصلاح الاقتصادي، وهي تحقيق الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي، وتحرير التجارة، والتحرير المالي، والخصخصة ورفع الضوابط؛

(ب) النظر في آخر ما انتهى إليه الفكر بشأن استراتيجيات التنمية لدفع عجلة النمو والحد من الفقر، بالاستناد إلى تقييم التجارب؛

(ج) إبراز الآثار المترتبة بالنسبة للشراكات العالمية الفعالة في مجالات التجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا.

٢- وألقى كلمة أمام الجزء الرفيع المستوى كل من صاحب السعادة السيد آلان كيريماتن، وزير التجارة والصناعة في غانا، والسيد ليف لوند، نائب وزير التنمية الدولية في النرويج، والسيد أرتورو أكونل، عضو مجلس مصرف الأرجنتين المركزي الذي تحدث بصفته الشخصية.

٣- وتحدث وزير التجارة والصناعة الغاني عما اتخذته بلده من تدابير في مجال الإصلاح والتحرير الاقتصاديين. وقال إن العملية تسبب المعاناة ولكنها يمكن أن تعيد الاستقرار الاقتصادي والثقة الخارجية والنمو المطرد. وتدل تجربة بلده على أهمية تعبئة موارد الاستثمار، وتعزيز التكامل الإقليمي بين البلدان النامية، وزيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأكد نائب وزير التنمية الدولية النرويجي أن المهم ليس نماذج التنمية القصيرة الأمد بل التوصل إلى فهم مشترك للنمو المطرد. ورأى أن الحالات المختلفة تستدعي نهجاً مختلفة. ودعا البلدان النامية إلى هبة بيئية تمكينية لاجتذاب الاستثمار وتعزيز تعبئة الموارد المحلية. وأكد السيد أرتورو أكونل، متحدثاً بصفته الشخصية، أن العولمة المالية لا تعود بالنفع على النمو الاقتصادي ضرورةً، بل يمكن أن تؤدي إلى أزمات وإلى زعزعة الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي. ودعا كلاً من الدائنين والمدنيين إلى إدارة التدفقات الرأسمالية إدارة أفضل، ورأى أن التعاون الدولي يمكن أن يساعد البلدان النامية على تحديد أفضل ما يناسب ظروفها الوطنية من تدابير التحرير واستراتيجيات التنمية.

٤- وتلا ذلك نقاش اتسم بغنى وتنوع شديدين، وركز مع ذلك على مشاكل التنمية الرئيسية والعبر المستخلصة من تجارب الماضي. وفيما يلي ملخص بعناصره الرئيسية.

نماذج وتجارب التنمية في تسعينات القرن الماضي

٥- سلطت وفود عديدة الضوء على ما اتخذته البلدان النامية من تدابير عميقة في مجال الإصلاح والتحرير الاقتصاديين من منتصف ثمانينات القرن الماضي إلى نهاية التسعينات منه. وكانت عملية الإصلاح في أغلب الأحيان عملية أوحى بها المؤسسات المالية الدولية. بيد أن عدداً من البلدان النامية أجرت إصلاحات في السياسة العامة نتيجة التزامات تهمدت بها في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وكذلك تصدياً لتدهور الأوضاع الاقتصادية الداخلية والصدمات الخارجية، أو استجابة لمزيج من هذه العوامل.

٦- وشدد أحد الوفود أيضاً على أهمية عملية التحول التي شهدتها أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة خلال الفترة نفسها والعبر التي يمكن استخلاصها من تلك التجارب. وأشار بلد آخر من المنطقة ذاتها إلى ما أحرزه من تقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية نتيجة أخذه بالتكيف الاقتصادي التدريجي، ما مكّنه من التقدم بثبات على طريق بناء اقتصاد سوقي ذي توجه اجتماعي.

٧- وفي تقييم عملية الإصلاح ونتائجها، سلط الضوء على ما أحدثته عملية التكيف الهيكلي من معاناة اجتماعية واقتصادية بين فئات واسعة من الناس في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وأكدت عدة وفود أن التوقعات المرتبطة باستراتيجيات الإصلاح في تسعينات القرن الماضي لم تتحقق كاملةً. ولا تزال بلدان نامية كثيرة تواجه عقبات شديدة تحول دون النمو الاقتصادي، وهي عقبات تؤثر أكثر ما تؤثر في الاقتصادات الصغيرة التي تعتمد على تصدير السلع الأساسية، كما هو حال العديد من البلدان الأفريقية. بل إن بعض البلدان أحرزت تقدماً في مجال النمو الاقتصادي والحد من الفقر إجمالاً، ولكنها شهدت تدهوراً في توزيع الدخل.

٨- كما سُجلت تجارب في تغيير السياسة العامة ساعدت على قلب مسار التدهور الاقتصادي وإعادة الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي والثقة الخارجية والنمو المطرد. واعتبر البعض أن توافر موارد الاستثمار على الصعيدين الوطني والعالمي شرط أساسي لا يمكن لولاه تحقيق الأهداف الاجتماعية، ولا سيما الحد من الفقر، ولا الأهداف الإنمائية

الأخرى. وشدت وفود أخرى على أن زيادة التكامل الإقليمي بين البلدان النامية وتحسين الانتفاع بفرص النمو العظيمة التي يتيحها التعاون فيما بين بلدان الجنوب من شأنهما تيسير عملية الإصلاح الاقتصادي.

٩ - وأكدت البلدان المانحة والمستفيدة على حد سواء أهمية المساعدة المقدمة من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف للإصلاحات الاقتصادية. وأبرزت في هذا السياق الجوانب الإيجابية لمختلف المبادرات الإنمائية الدولية المتخذة مؤخراً.

١٠ - وأثيرت أيضاً مسألة الدور الحاسم الذي تؤديه الدولة في الإصلاح والتحرير الاقتصاديين. وأكد أحد الوفود أن سياسات التنمية ينبغي أن تمنح الأولوية لاحتياجات المجتمع الأساسية. ولذلك، ينبغي أن تكون الدولة قادرة على تنظيم الأسواق، وعلى المنافسة التكنولوجية والمالية، وأن تهيئ بيئة داخلية مواتية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات المحلية في مواجهة الشركات عبر الوطنية.

١١ - وفيما يتعلق بنظريات ونماذج التنمية الرئيسية في التسعينات، أشير إلى الطابع المؤقت لنماذج التنمية والصعوبات التي يمكن أن تنشأ من تطبيق هذه النماذج وكأنها عقائد. وأجمعت الآراء على ضرورة نذ هج "مقاس واحد مناسب للجميع" لدى وضع السياسات. وشدت عدة وفود على ضرورة وضع سياسات إنمائية تتناسب أكثر مع حالة كل بلد وتتسم بمزيد من المرونة. وبدلاً من وضع سياسات ونظريات عامة جديدة في التنمية، يجدر إيلاء الخصائص الوطنية اهتماماً أكبر في تطبيق تدابير الإصلاح الاقتصادي. كما أكدت وفود الحاجة إلى زيادة تنسيق السياسات على الصعيد الوطني والدولي، وبخاصة أثناء الأزمات والاضطرابات الاقتصادية.

١٢ - إلا أن أحد الوفود ذكر أن الدلائل الاقتصادية تشير إلى ضرورة توافر عدد من العوامل الرئيسية المشتركة لتعزيز النمو والتنمية الاقتصاديين، مثل وجود بيئة محلية تمكينية وسياسات تنافسية متينة وتدابير لتعزيز تطوير المؤسسات. وأشار وفد آخر إلى ضرورة إنشاء نظم لإدارة المخاطر لمنع انتشار الأزمات المالية والاضطرابات الاقتصادية.

حيز السياسة العامة

١٣ - أعربت الوفود عن وجهات نظر متباينة فيما يتعلق بمسألة حيز السياسة العامة. فأقرت بعض الوفود بأن حيز السياسة العامة المتاح للبلدان النامية محدود في مجال المسائل المالية والتجارية، وأن هذه البلدان لا تزال تكافح من أجل المشاركة بأسلوب مؤثر في عمليتي اتخاذ القرارات ووضع المعايير لمختلف الأجهزة والمؤسسات الاقتصادية الدولية. وقد دعت وفود كثيرة إلى منح البلدان النامية حيزاً سياسياً ملائماً ومرونة لتكييف سياساتها وفقاً لظروفها الوطنية الخاصة. وشدت أحد الوفود، في إشارة إلى الدروس المستفادة من البلدان الناجحة، على أن واضعي السياسات في حاجة إلى متسع من الوقت والمجال للبحث والتجربة والتعلم. وأشار وفد آخر إلى تجارب أثبتت أن البلدان التي تستخدم حيزها السياسي العام بمرونة تحقق تنمية على مستوى أعلى من التوازن والاستقرار. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي ألا تفهم المناقشة الدائرة حول حيز السياسة العامة على أنها محاولة للالتفاف حول التعهدات والالتزامات.

١٤ - غير أن أحد الوفود أعرب عن تشككه في مدى الفائدة العائدة من مفهوم حيز السياسة العامة على العمل التحليلي المضطلع به في الأونكتاد وعلى النقاش الحكومي الدولي. وبالإشارة إلى النقد الموجه إلى السياسات الاقتصادية التي روجت لها المؤسسات المالية الدولية في التسعينات، قال الوفد إن الأمر متروك لكل حكومة لتحليل التكلفة والعائد

قبل عقد أي التزام دولي، بحيث تحدد ما إذا كان الالتزام في مصلحة البلد أم لا. ولذلك، فالفكرة القائلة إن البلدان النامية تكافح من أجل الحفاظ على سيادتها الاقتصادية تعتبر وهما. فليس حيز السياسة العامة هو الذي سيسهم بإيجابية في التنمية، وإنما جودة السياسة الاقتصادية، وجودة السياسة، وليس حيز السياسة العامة، هي التي ينبغي أن تركز عليها أعمال الأونكتاد.

التجارة الدولية وتحديث القطاعات الإنتاجية

١٥- أكدت عدة وفود على تزايد الدور الذي تضطلع به البلدان النامية في النظام التجاري الدولي. واعتُبر تحرير التجارة شرطاً أساسياً يمكن البلدان من استغلال ميزاتهما النسبية، بدلاً من تقييدها في قطاعات وصناعات ربما لا تكون قادرة على المنافسة فيها. غير أن عدة وفود شددت أيضاً على أنه لا تزال هناك حواجز تجارية متنوعة تمنع البلدان النامية من الحياد عن تصدير السلع الأساسية.

١٦- ودعت وفود إلى الإسراع بإتمام العمليات المتعددة الأطراف الجارية، وما يترتب على ذلك من تنفيذ للتعهدات المتزم بها في هذا السياق. وينبغي تجنب فرض شروط غير عادلة على البلدان التي تنضم إلى منظمة التجارة العالمية.

١٧- وبعد أن شدد أحد الوفود على ضرورة تعزيز قدرات البلدان النامية على التجارة وتوليد النمو الاقتصادي، دعا الوفد إلى المزيد من الاستثمار، ولا سيما في المجالات ذات الأولوية كالهياكل الأساسية للنقل والاتصالات، والبحث والتطوير، ورأس المال البشري.

١٨- وأبرزت وفود أهمية بناء قدرات إنتاجية تتيح للبلدان النامية المشاركة في التجارة الدولية وتحقيق نمو اقتصادي قابل للاستمرار. غير أنه ينبغي أن تستجيب المشاريع للأوضاع المحلية وأن تنهض بالمهارات المحلية في مجال إقامة المشاريع لكي يكتب لها النجاح. وأشار أيضاً إلى ضرورة تحديث القطاع الزراعي في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا.

الأونكتاد الثاني عشر

١٩- رحبت عدة وفود بالقرار الذي اتخذته غانا باستضافة الأونكتاد الثاني عشر، وأعربت عن أملها في أن تعمل الدول الأعضاء وأمانة الأونكتاد سوياً على ضمان نجاح المؤتمر في عام ٢٠٠٨. واعتُبر عقد المؤتمر في غانا فرصة لمناقشة كل من التحديات الكبرى التي تواجه أفريقيا والإمكانات الأكبر التي تتمتع بها. وأعرب أحد الوفود عن الرغبة في تحديد موضوع بسيط ومباشر للمؤتمر المقبل. وينبغي أيضاً أن يكون عملياً وإيجابياً ومتصلاً بأفريقيا.
